مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 25 /آذار/2026
المجلد(7)- العدد(1)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

السياسة الفرنسية والأمريكية تجاه دول الخليج العربي بعد الأنسحاب البريطاني ١٩٧١–١٩٧٩

م .د . عقيل زاهر سلمان آل علي
كلية الآداب – جامعة الكوفة

الكلمات المفتاحية: السياسة الأمريكية . السياسة الفرنسية . دول الخليج

الملخص:

تناولت الدراسة ملامح التنافس الفرنسي – الأمريكي في منطقة الخليج العربي بعد الأنسحاب البريطاني منها 1971-1979 ، وكيف أدى أنسحاب بريطانيا من المنطقة الى حدوث فراغ خطير وتخلخل في موازين القوى أقليمياً ودولياً الأمر الذي تطلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تسد هذا الفراغ عسكرياً بسبب أن الاتحاد السوفيتي أيضاً تمثل له هذه المنطقة بعداً أستراتيجياً عميقاً في جنوبة الأقليمي وتعتبر مناطق نفوذ غنية بالثروات النفطية وأن وجود القوى (الولايات المتحدة وفرنسا) قد يشكل تهديداً ومنافساً له . كانت الولايات المتحدة حريصة على حماية مصالحها في منطقة الخليج العربي وأبعاد منافسة الاتحاد السوفيتي لها ولهذا توجهت الى أسناد هذه المهمة وأعتبرتها من ضمن أولويتها هي الأعتماد على أيران والمملكة العربية السعودية من أجل تشكيل قوة لحماية أمن المنطقة لأن مايهم الولايات المتحدة هو أستمرار أمن الطاقة من الغاز والنفط حيث أن هذه الأمدادات مهمة للغرب لأن تهديدها يعتبر بمثابة تهديداً للأمن القومي الأمريكي . أما فرنسا فبعد أن خسرت نفوذها الأقتصادي في الجزائر بسبب تأميم نفطها أصبح الخليج هو ملاذها الأقتصادي وأستطاعت أن تقيم علاقات صداقة وتعاون مع السعودية وأقطار الخليج وتوقيع العديد من صفقات السلاح والتعاون وأستطاعت أن تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في التعاون التسليحي مع الخليج وحققت فرنسا أستيراد كميات كبيرة من النفط وهذا ساعد على تحقيق تبادل تجاري كبير يعتمد على أستقطاع من قيمة النفط النقدية .

المقدمة:

كانت منطقة الخليج العربي هي محط أنظار القوى العالمية نظراً لموقعها الجيوستراتيجي المتميز وأهميتها في أطار التنافس التجاري بين القوى التي تسعى للسيطرة عليها وعلى تجارة الشرق ألأوسط أن بريطانيا تمكنت من فرض سيطرتها على المنطقة على الرغم من المحاولات المتكررة لفرنسا للحصول على موطئ قدم في الخليج العربي ، وقد واجهت دول الخليج تحديات

جديدة تتعلق بالأمن والسياسة الخارجية، حيث أصبح الاعتماد على الولايات المتحدة وفرنسا أمراً حتميًا لضمان الاستقرار والمصالح الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، ظهر التنافس الأمريكي–الفرنسي في مجالات مختلفة، من بينها السيطرة على أسواق النفط والتكنولوجيا النفطية وكذلك إبرام صفقات السلاح والمعدات وشكلت هذه المرحلة حجر الأساس لفهم طبيعة التنافس الدولي في الخليج، وأعتبرت الفترة الزمنية للدراسة هي العام 1971 منذ الأنسحاب البريطانس من الخليج ومجئ أميركا لسد الفراغ الحاصل بالمنطقة وعودة العلاقات الفرنسية – الأمريكية 1974 وتوالي الأحداث حتى سقوط الشاه وقيام الثورة الأسلامية في أيران 1979 **أما المنهج المتبع في** الدراسة فهو المنهج التاريخي الوصفي والتحليلي في نفس الوقت حيث أستخدمت منهجاً تاريخياً يعتمد تسلسل الأحداث من الأقدم الى الأحدث وقد جمعت معلومات دقيقة وغاية في الأهمية من الوثائق البريطانية كذلك وثائق الأرشيف الأمريكي والفرنسي مع مصادر عربية وأجنبية . ومن هذا المنظور التاريخي تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث : كان المبحث الأول يتضمن السياسة الفرنسية في الخليج بعد الأنسحاب البريطاني فيما تضمن عنوان المبحث الثاني السياسة الأمريكية في الخليج بعد أنسحاب بريطانيا في حين تناول المبحث الثالث مظاهر التنافس الفرنسي – الأمريكي في الخليج العربي .

أهداف الدراسة

هدفت البحث الى تسليط الضوء على الدوافع وراء التوجه الفرنسي نحو الخليج بعد الانسحاب البريطاني وكيف أستطاعت فرنسا أن تتخطى المعوقات التي تقف أمامها في تطوير علاقاتها مع دول الخليج العربي مع الوجود الأمريكي كذلك أهمية المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية التي تعج بالخيرات والموارد والثروات النفطية الهائلة وكيف أستطاعت أن توظف سياستها بحذر خاصة مع رفض أيران أي تواجد أجنبي بعد الانسحاب البريطاني من الخليج وقد شهدت منطقة الخليج العربي بين عامي 1971 -1980 تحولات استراتيجية كبيرة.

الأشكالية

أما بالنسبة **لأشكالية الدراسة** فنطرح تساؤلات دقيقة هي :مالذي حققته العلاقات الفرنسية الخليجية خلال فترة الدراسة وهل أستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بالحد من النفوذ السوفيتي بعد حضورها للمنطقة الخليجية. وماهي الدوافع وراء التنافس الدولي للخليج ..... وما هي مظاهر التنافس الفرنسي – الأمريكي . هذه الأشكالية تمت الأجابة عليها في صفحات البحث بأن العلاقات الخليجية – الفرنسية قد حققت تقدماً في الجوانب العسكرية والتجارية وأستفادت دول الخليج من الخبرات الفنية الفرنسية كثيراً ناهيك عن العوائد المالية الكبيرة التي أسهمت في تطوير دول المنطقة نتيجة حاجة فرنسا للنفط الخليجي الذي شكل أكثر من 90% من أستيرادها الخارجي ، أما النفوذ السوفيتي فقد بقى محدوداً نتيجة الهيمنة الأمريكية المتفقة من حيث القوة العسكرية وحليفتها بريطانيا في المنطقة، وتعتبر أهمية منطقة الخليج الجيوسياسية

وما تمتلكه المنطقة من ثروات هائلة جعلها محط أنظار القوى الكبرى المتنافسة على مناطق النفوذ .

المبحث الاول: السياسة الفرنسية في الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني

شهدت بداية السبعينيات تحولات كبيرة في منطقة الخليج العربي، بعد أن قررت بريطانيا تقليص حضورها العسكري والسياسي تدريجيًا، وفقًا لخطة انسحابها من "الشرق الأوسط شرق قناة السويس" التي أعلن عنها في 1968 على لسان رئيس وزرائها هارولد ولسن Harold Wilson بالأنسحاب من المنطقة بموعد أقصاه نهاية عام 1971 وجاء هذا القرار لعدة أسباب أهمها السياسة العامة لحزب العمال البريطاني التي تقضي بتخفيف النفقات العسكرية لكي يتم توسيع باقي النفقات المهمة وبسبب معارضة الرأي العام البريطاني لأزدياد الأنفاق العسكري بسبب الوجود البريطاني في الخليج والمناطق الأخرى والسبب الأهم هو أدراك الساسة البريطانيين بعدم جدوى الوجود البريطاني في الخليج أزاء ظهور القوة النووية وحاملات الطائرات كذلك تنامي الشعور القومي لشعوب الخليج وتطلعهم نحو الأستقلال. (Hurewitz, 1974) أدى قرار الأنسحاب البريطاني إلى خلق فراغ استراتيجي في المنطقة، مما دفع القوى الدولية الكبرى إلى إعادة ترتيب سياساتها تجاه الخليج (F.C.O. 1971b) وقررت فرنسا الدخول بكل ثقلها الى الخليج حيث أرسلت قوات بحرية للمنطقة لغرض تأمين حركة الملاحة في المحيط الهندي وكذلك شرق السويس لأن قرار الأنسحاب البريطاني أدى إلى خلق فراغ استراتيجي في المنطقة، ما دفع القوى الدولية الكبرى إلى إعادة ترتيب سياساتها تجاه الخليج (FRUS, 1972–1975; Archives Diplomatiques, 1973) وقد وسعت فرنسا سبل التعاون مع العمانيين حيث ألتقى السفير الفرنسي في القاهرة برونو دي ليوس Bruno de Leusse في مسقط بمسؤولين عمانيين لغرض توسيع الأعمال التجارية ولكن لم تحقق نتيجة تذكر بسبب ضعف النشاط للشركات الفرنسية بأستثناء شركة كانت تعمل على بناء ميناء للسلطان قابوس والذي سمي بأسمة حيث كانت ضمن كروب شركات بلجيكية تعمل بالمنطقة (F.C.O, 1972 c) أسست فرنسا مؤسسات ثقافية متنوعة مثل المعاهد الفرنسية لتعزيز اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية في دول الخليج (Davidson, 2005). حيث سعت فرنسا الى تعزيز التعاون مع مملكة البحرين في المجال الثقافي من خلال مؤسسة أليانس فرانسيس Alliance Francaise الفرنسية التي فتحت لها فروع لتعليم اللغة الفرنسية في البحرين وكذلك أستقطاب الشركات ورجال الاعمال الفرنسيين للأطلاع على الواقع البحريني . وفي عام 1972 قام ليبكوفسكي وزيراً لشؤون الخارجية الى الكويت لحضور أفتتاح معرض للكتاب الفرنسي وكذلك قيامة بزيارة البحرين وقطر لغرض أقامة تمثيل دبلوماسي فرنسي يحقق مبدأ الشراكة بين فرنسا ودول الخليج (F.C.O. 1972 d) .

عملت الشركات الفرنسية بشكل منظم وفعال لتلافي الضغوط والمنافسة البريطانية التي حاولت جذب أمراء الخليج من خلال نقديم المساعدات والتسهيلات بكافة أنواعها لغرض

مواجهة النشاط الفرنسي والاقتصادي أذ تمخضت هذه المنافسات من فوز شركة CEM وشركة ألستوم Alsthom بعقود أنشاء محطات تحلية المياه في كل من الكويت وقطر ، وقد كانت هناك متابعة هامة من الصحافة الفرنسية لنشاط الشركات الفرنسية في الخليج العربي منها صحيفة لوموند (Le moned) وصحيفة نوفال أوبس (Le Nouvel Observateur) هذه الصحف في الأل من نوفمبر من العام 1972 كانت تركز على الشؤن السياسية والاقتصادية وقد غطت في أخبارها عزم فرنسا أرسال خبراء الى منطقة الخليج ومدربين لكون هناك منافسة قوية من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في الجانب العسكري ، لكن أستطاعت فرنسا هزيمة البريطانيين وخبراء الاتحاد السوفيتي والامريكان في الامارات العربية المتحدة أذ حصلت فرنسا على عقد بيع 12 طائرة من نوع "**الميراج** " رغم أن هناك عرض بريطاني منافس بتجهيز طائرات نوع "**هاريير فتل**" Harrier vtol والتي كانت متفوقة من الناحية الفنية والقتالية على الميراج الفرنسي لكن هناك أسباب أدت للتفوق الفرنسي منها ماكشفتة الولايات المتحدة الأمريكية بوجد أتفاقات سرية بين باريس وأسلام أباد على مافقة الأخيرة بأرسال خبراء ومدربين الى أمارة أبو ظبي لتدريب الطارين على أستخدامها هذا جانب الجانب الأخر رغبة باكستان بهجرة العديد من الضباط الفنيين للعمل في الخليج (F.C.O, 1972g) أستطاعت فرنسا من تحقيق تفوق واضح على بريطانيا أذ بلغت في عام 1972 الواردات الفرنسية من الجانب السعودي مايعادل 2336 مليون فرنك فرنسي بما فيها النفط في حين بلغت قيمة الصادرات الفرنسية في نفس السنة مايقارب 329 مليون فرنك فرنسي ،كذلك حصول فرنسا على أسهم في شركة نفط قطر وزيادة تبادلها التجاري ومن ثم قيام وفد فرنسي بزيارة الى قطر لغرض زيادة التعاون وكان يتألف من سبعين شخصا في مجال التجارة والاعمال في مايو من العام 1973 (الفرا ، 1976 ، ص . 139) . كانت السعودية وأيران يتنافسان لزيادة التفوق العسكري فيما بينهما وخاصة في المجال العسكري أذ قام الملك فيصل بن عبد العزيز بزيارة الى الجانب الفرنسي لغرض التعاون العسكري بين البلدين وقد وثقت صحيفة " **لوموند الفرنسية** "هذه ةالزيارة والهدف منها كان لشراء **طائرات الميراج الفرنسية** مع معدات عسكرية أخرى ، وقد أستطاعت فرنسا من تزويد الجانب السعودي ب ثلاثين دبابة كذلك ثلاثين طائرة من نوع ميراج وتوقيع أتفاقيات تعاون لغرض تدريب الكثير من الأفراد السعوديين في فرنسا لرفع مستوى مهاراتهم القتالية وتبادل الزيارات بين وزير الدفاع الفرنسي روبرت جالي Robert Galley وبين الأمراء السعوديين ولم تؤثر الاحداث التي وقعت على السفارة السعودية في فرنسا على العلاقات بينهما رغم قيام منظمة أيلول الأسود بأحتجاز مايقارب 15 عنصراً من السفارة السعودية في فرنسا لغرض أطلاق رهائن بعض قادة الفصائل الفلسطينية المحتجزين بالأردن في الخامس من سبتمبر من العام 1973 (F.C.O , 1973b) . لقد كانت فرنسا من الدول التي وضعت في قائمة الدول الصديقة للعرب عندما أيدت حق مصر بالدفاع عن أراضيها ضد أسرائيل ، حيث

أستخدم العرب النفط كسلاح في حرب أكتوبر من العام 1973 ضد الغرب حيث تم تقسيم الدول الغربية الى دول صديقة ومحايدة وما يسمى بالدول العدوة حيث تم تخفيض الصادرات العربية بنسبة 5% لغرض الضغط بأتجاه الأنسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية نتيجة لهذا الموقف الفرنسي زادت التقارب مع الخليج حيث زار وزير الخارجية الفرنسي **المسيو ميشيل جوبتير** الى السعودية والكويت وكذلك الى أبو ظبي كنوع من زيادة في التعاون التجاري بينهم وكنتيجة لهذة الزيارة تعهدت فرنسا بزيادة الصادرات الصناعية والمعدات المتطورة التي يحتاجها السوق الخليجي وبالمقابل تعهدت المملكة العربية السعودية بتزويد فرنسا بكل ماتحتاجة من النفط بكميات يتفق عليها لأحقاً (F.C.O. 1972b) (MEED,1975,p.22) . لم تكن فرنسا بعيدة كل البعد عن تأثيرات الحظر النفطي الذي فرضة العرب في أزمة أكتوبر حيث تأثرت بالارتفاع الحاد بالأسعار الذي ضرب أوربا كلها حيث عانت الصناعات بشكل ملحوظ من هذا الصعود المتهور ، لذلك سعت الى الاعتماد على مصادر غير النفط بالإضافة الى تحسين العلاقات مع الخليج والسعودية بالذات بعيدة عن أجواء الشد مع دول لأوربا الصناعية ، حيث عملت شركة النفط الفرنسية C. F. P مع مجموعة IF . ARAB بالتعاون مع مؤسسة بترومين التايعة للمملكة العربية السعودية حيث أنشا عقد بينهما لتزويد فرنسا بما يقارب مليون برميل من النفط الخام ولمدة ثلاث سنات حتى عام 1976 وتم الاتفاق على أن يكون بالسعر الرسمي 93 % من الأسعار السائد بالأسواق العالمية وبما يدعم ويعزز التعاون بين فرنسا والسعودية (Petroleum Economist ,1974 ,pp.88-89c xt) .

أعتمدت فرنسا في سياساتها على ما يُعرف بـ "الخط الفرنسي التقليدي"، الذي يركز على تحقيق الاستقلالية عن النفوذ الأمريكي والبريطاني، والموازنة بين القوى الكبرى، مع تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية مع دول الخليج.(Valette, 1980) أن فرنسا كانت ترى في الخليج سوقًا هامًا لتصدير الأسلحة الفرنسية، خاصة بعد انحسار النفوذ البريطاني. حيث سعت إلى فتح قنوات دبلوماسية قوية، بما في ذلك فتح السفارات وتعزيز التعاون العسكري، خصوصًا مع السعودية والكويت وقطر حيث أعلن وزير الدفاع السعدي الأمير سلطان بن عبد العزيز بأنة تم الأتفاق مع الجانب الفرنسي لأجل رفع مستوى التعامل في الجانب العسكري بينهما ، حيث أتفق على تزويد المملكة بصفقة أسلحة تبلغ قيمتها 800 مليون دولار مكونة من طائرات ميراج وكذلك دبابات من نوع AMX -30 وشبكات الدفاع الجوي متطورة كثيراً من نوع Krotail وتعزيزا للتعان الفرنسي السعودي وافقت المملكة العربية السعودية بأقراض فرنسا مايقارب 1000 مليون دولار دعماً منها ، وفي أمارة الشارقة حصلت شركة FiF KKEL RabapoK على رخصة لأنشاء مصنع عالي الطاقة في الأمارة أنتاجة 700 ألف طن يومياً (Thobie, 1982) هناك العديد من الأتفاقيات بين فرنسا ودول الخليج ومنها دولة قطر لأستثمار الغاز المصاحب للنفط حيث وقعت الشركة الفرنسية C.D.F مع قطر لغرض الاستثمار من مصنع الغاز في منطقة أمسيعيد وبكلفة قدرها

800 مليون ريال قطري ، ونلاحظ أن هذه الاتفاقيات قد شهدت تحرك سريع بخطى واسعة وثابتة في العام 1974 لأن حجم الواردات الخليجية قد أرتفع أصبح يشكل مانسبتة 1% من قيمة الصادرات الفرنسية للعالم ويشكل ماقيمتة 13.3 % من كامل قيمة صادرات فرنسا لعموم الوطن العربي وهذا مؤشر تطور ملموس في العلاقات التجارية الخليجية – الفرنسية على مدى الثلاثة سنين الأخيرة حتى عام 1974 (The Arab Economist 1975,pp.19-21) .يتضح بالمقابل نتيجة لموقف فرنسا الصديق لدول الخليج في الصراع العربي الأسرائيلي ، حيث أرتفعت الواردات الفرنسية من الخليج بلغت عام 1974 بنحو متزايد 238 % ويرجع ذلك للزيادة المطردة بأسعار النفط الخام وهذا ساعدالعرب على شراء الأسلحة التي تسددمن قيمة ما يصدر من النفط الخام الخليجي لفرنسا (محافظة ، 2008، ص259).

المبحث الثاني: السياسة الأمريكية في الخليج العربي بعد انسحاب بريطانيا

كانت الولايات المتحدة الأمريكية حذرة جداً من خطواتها السياسية المتعلقة بمنطقة الخليج العربي، بسبب أن المنطقة فيها تيارات وحركات مناهضة ضد الوجود الأجنبي نتيجة الدعم الشيوعي لبعض هذه الحركات أصبحت مصالحها النفطية مهددة مع انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي، لقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة رئيسية غربية قادرة على ملء الفراغ الاستراتيجي، مستفيدة من موقعها العسكري والاقتصادي)(FRUS, 1972–1975) (Yergin, 1991وقدأعتمدت واشنطن على استراتيجية شاملة تجمع بين **الحضور العسكري، النفوذ الاقتصادي، والدبلوماسية السياسية** لضمان استقرار دول الخليج وحماية خطوط النفط، مع الحفاظ على التفوق على أي منافس محتمل، بما في ذلك فرنسا ، وكخطوة أستباقية قامت الحكومة الأمريكية عام 1969 بالعمل على مقترح أقامة حلف دفاعي مشترك يضم (السعودية ، تركيا ، أيران ، بأكستان ، الولايات المتحدة الأمريكية) وكان الهدف من هذا الحلف هو أبعاد خطر الاتحاد السوفيتي الطامع بمقدرات الخليج النفطية وهذا حسب تصريح المسؤول الأمريكي يوجيين ف . روستو Euqene V. Rostow) الذي أكد مخاوف الولايات المتحدة تجاه عدم أستمرار تدفق أمددات الطاقة بفعل التهديد السوفيتي (FRUS, 1973-1975).

ركزت الولايات المتحدة على ما يسمى بـ"استراتيجية الركيزتين التوأمين:"

- الركيزة الأولى :الحفاظ على تحالف قوي مع المملكة العربية السعودية، لضمان استقرار أكبر منتج للنفط في العالم
- الركيزة الثانية :بناء علاقات قوية مع دول الخليج الأخرى مثل الكويت والإمارات وقطر لضمان تنويع مصادر الطاقة وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة.

هدفت هذه الاستراتيجية إلى احتواء النفوذ الفرنسي في المنطقة، مع السماح بوجود محدود له، مع التركيز على الدور الأمريكي العسكري والاقتصادي الأكثر تأثير(Yergin, 1991) . كان من الضروري أن يعمل الرئيس الأمريكي نيكسون Richard Milhous Nixon(1969 -1974) على

أبقاء القوة البحرية الأمريكية التي تتخذ من البحرين قاعدة لها ودليل على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على أمن وأستقرار الخليج ومع ذلك رغم وجود أيران كقوة في المنطقة ، أعلن الرئيس ريتشارد نيكسون مبدأه، في خطابه أمام الكونجرس، في 18 فبراير 1970. وبطبيعة الحال، فإن ذلك المبدأ، لم يقتصر على منطقة الخليج، وإنما احتوى على العناصر الرئيسية في السياسة الأمريكية، القائمة على أن الولايات المتحدة الأمريكية، لن تستطيع تحمل مسؤولية الدفاع عن كل الشعوب الحرة في العالم، وإنما ستكتفي بتقديم المساعدات لها، ولن يكون تدخلها المباشر ، إلاّ إذا دعت الضرورة القصوى إلى ذلك (Richard Nixon,1978). لقد ذهبت سياسة التدخل المباشر التي أعلنها الرئيس الأمريكي أيزنهاور كجزء من سياسة الولايات المتحدة في الدفاع عن مصالحها وأنتقلت الى سياسة التدخل غير المباشر عن طريق الأعتماد على حلفاء أمريكا في المنطقة للدفاع عن مصالحها (السعودية وأيران) وتقديم المساعدة في حالة الطلب من سلاح ودعم عسكري ولوجستي وكان أقتناع أمريكا واضحاً تجاه أيران وضرورة تسليحها على عكس القناعة تجاه المملكة العربية السعودية التي تقف مع الصراع العربي ضد أسرائيل ولهذا حضيت أيران بدعم تسليحي قوي لأسباب موقعها على الحدود الجنوبية للأتحاد السوفيتي جعلها دائماً في حالة تهديد أضافة أن أمريكا لم تجد معارضة من قبل أسرائيل على دعم وتسليح أيران وقد عملت أيران على أن تكون شرطي الخليج لحماية المصالح الأمريكية وأتجهت الى القيام بتهجيرالسكان من أيران الى دول الخليج الكويت والبحرين لأحداث تغييرات ديموغرافية للسكان الخليجيين وعمل الشاه محمد رضا بهلوي في الرابع عشر من أكتوبر من العام 1971 على دعوة دول الخليج الى مهرجانات كبيرة أقامها لتنصيب نفسة شاهنشاه أيران وأمبراطورها الأقوى الذي فرض سيطرتة على الجزر الثلاثة وكذلك الهيمنة على مضيق هرمز ، وقد كان محمد رضا حليف موثوق لواشنطن وصديق مقرب من كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وتم زيارة نكسون الى أيران لتأكيد هذه الصداقة والتعاون بينهما ودعم موقفة بالمنطقة (Valette, 1980; Thobie, 1982).

عندما أندلعت حرب السادس من أكتوبر 1973 ، واجهت السياسية الأمريكية ضغطاً كبيراً نتيجة مقاطعة دول الأوابيك النفطية للغرب وحرمانهم الأمدادات النفطية وأستخدام النفط كسلاح ضد أعتداءات أسرائيل على الأراضي العربية وقد أنتهجت واشنطن سياسة أكثر قوة بعد أن أدركت عدم الأعتماد الكلي على أيران في موضوع الخليج حيث أستخدمت تصريحات ورسائل شديدة متجاوزة مبدأ نكسون الى أسلوب التدخل المباشر وأعتراضا على رفع الأسعار على دول الغرب لان ذلك من شأنة أن يحدث أختناقاً صناعياً وأنهياراً في الأقتصاد العالمي وهذا ما أكدة هنري كيسنجر في 22 ديسمبر عام 1974 **أن الولايات المتحدة الأمريكية أذا أعلنت الحرب سيكون ردأ على أسعار النفط** ، وأن حرب أكتوبر أحدثت تحولاً في الأمن القومي الأمريكي فيما بعد تجاه أمن الخليج حتى بعد مجئ مبدأ كارتر عام 1980 كون أن أستقرار الأسعار وأستمرار

تدفق النفط الى الأسواق العالمية يضمن سياسة أمريكية هادئة في منطقة الخليج العربي خاصة مع تزايد الوجود السوفيتي في مناطق نفوذ مهمة في منطقة الشرق الأوسط (Davidson, 2005)

كانت السياسة الأمريكية تقضي بعمل طوق عسكري على البلدان الخليجية التي منعت تصدير النفط، حيث أنتشرت القوات الأمريكية شرقاً من المحيط الأطلسي وغرباً من المحيط الهندي وقد بعث كيسنجر وزير الدفاع الأمريكي برسالة الى حكومات الخليج مفادها أن الأساطيل الأمريكية سو تأتي تباعاً الى المنطقة لأستكمال سياسة التطويق لحماية المصالح الأمريكية، وقد أزدادت التجهيزات العسكرية والقواعد الامريكية في البحرين وسلطنة عمان أضافة الى القواعد الموجدة في السعودية وأيران وقد أستخدمت القوات الأمريكية قاعدة الجفير ومعداتها العسكرية التابعة للقوات البريطانية وفي عام 1975 قام الأسطول السابع الأمريكي بأستخدام قاعدة المصيرة في عمان وأيظاً قواعد في المحيط الهندي حيث تمركزت القوات الأمريكية وبالأمكان أن تصل القوات خلال 48 ساعة الى الخليج عند تعرض المصالح الأمريكية لتهديد مباشروهذة السياسات التي أتبعتها الأدارة الأمريكية ساهمت في **إعادة التوازن الجزئي في علاقات الخليج بالقوى الغربية وحسبت لها حساب** .(Valette, 1980; Thobie, 1982) كان أنهيار نظام الشاة والتدخل السوفيتي في أفغانستان سبباً أدى الى تخلي الولايات المتحدة عن مبدأ نكسون القاضي بالأعتماد على الحلفاء المحليين لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة ، وفي عام 1978 جاء مبدأ كارتر والذي أصدر وثيقة (BD-13) حيث كانت سياستة في حماية أبار النفط من خلال أنشاء قوة سريعة من غير الجيش الأمريكي الرئيسي تسمى قوة (التدخل السريع) تقضي بالحركة المفاجئة لحماية المصالح النفطية كون أن الأخطار التي تهدد المنطقة تأتي من الحركات الراديكالية وكذلك التمدد السوفيتي في الخليج ، وبمجئ أية الله خميني الى السلطة في أيران عام 1979 بعد سقوط الشاة وعجز الأدارة الأمريكية من الأتيان بالبديل ليكون شرطي الخليج وخوفهم من أنتشار مبادئ الثورة الأسلامية في أيران الى المحيط الأقليمي المجاور لهم مما دفع بالأمريكان الى البحث عن أستراتيجية جديدة لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة (Archives Diplomatiques , 1973.). حسن ،(2020م) ، ص377) .

مهما يكن من أمر فأن زيادة التواجد العسكري الأمريكي في المحيط الهندي وفي الخليج العربي وخلق برنامج سياسي عسكري مع دول الخليج يقضي بأن تكون أقطار الخليج مع السعودية بديلاً لحماية المصالح النفطية المتبادلة بين دول الخليج أمريكا (Davidson, 2005) وعلى ذلك تضمنت خطة مستشار الرئيس جيمي كارتر لشؤون الأمن القومي الأمريكي سبجنيو بريجنسكي Brzezinski Zbigniew Kazimierzنقاط مهمة :

1. رسم سياسة أمريكية مشابهة ل "مبدأ ترومان"، الذي رسم، بعد الحرب العالمية الثانية، عدم تجاوز الاتحاد السوفيتي الخط المحضور .

2. السياسة الأمريكية تعرض على الشعب الأمريكي وعلى العالم لمعرفة ردة الفعل وفي ضوء ذلك، تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات عملية، لخلق بيئة أمنة لمنطقة الخليج.
3. يمتلك الاتحاد السوفييتي قوة غير تقليدية في المنطقة وعلى الولايات المتحدة الأمريكية، أن تبني قواتها المسلحة من جديد، وأن تكون مستعدة للرد، فوراً، على أي عدوان سوفيتي.
4. المملكة العربية السعودية، وضررة التعاون معها لكونها، بعد سقوط الشاه الركيزة الأولى للنظام الأمني الإقليمي في منطقة الخليج والمنطقة .

5- أن مضمون هذه المذكرة مهم ونوقش بين أعضاء مجلس الأمن القومي الأمريكي، الذي اجتمع، غير مرة لتحليلها وفق أهمية منطقة الخليج خاصة بعد نجاح الثورة الإيرانية (Thobie, 1982) أذ صرح الرئيس الأمريكي جيمي كارتر أمام الكونجرس الأمريكي بأهمية الصراع مع الاتحاد السوفيتي على مناطق النفوذ في الخليج العربي حيث أوضح أن المنطقة تحمل أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة وقد صرح بأن موقفنا يجب أن يكون واضحاً بأن أي تدخل من أي قوة خارجية لمنطقة الخليج يجب أن تواجة بالقوة ،لقد كانت رسالة الرئيس كارتر إلى الكونجرس، المدخل والمؤشر إلى إعادة تقييم الاستراتيجية الأمريكية، تجاه منطقة الشرق الأوسط عامة، والخليج العربي بالتحديد من خلال سياسة متعددة الأبعاد وتجسيد فكرة تطوير قوة الانتشار السريع الأمريكية، لكي تتدخل، بسرعة، في أي نقطة في الكرة الأرضية، إذا ما تعرضت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية للخطر (Washington,1974,OC2,pp416-417) .

تأتي أهمية التركيز على تعزيز الوجود العسكري الأمريكي، في المحيط الهندي، وفي مدخل الخليج العربي، وفي الحصول على القواعد والتسهيلات العسكرية، البحرية والجوية، الضرورية، في مناطق شمالي أفريقيا، ومصر، والقرن الأفريقي، والصومال وكينيا، والخليج العربي، وعُمان، والبحرين. و حسب الرؤية الأمريكية ومن خلال مبدأ كارتر وأهمية نفط الخليج لحماية الأمن القومي الأمريكي بالدرجة الأولى ، وأعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها هي الحامي لمصالح العالم وهي مسؤولة عن حماية الأمدادات النفطية من منابعها حتى المصب حتى وأن تطلب ذلك تدخلاً عسكرياً وأستخدام القوة بكل أشكالها وأدخال الخليج ضمن دائرة ألامن القومي الغربي وأعتبارة منطقة نفوذ أمريكية وأخراجة من دائرة الصراع الدولي ، ولايمكن أغفال دور دول الخليج في دعم النظام الرأسمالي العالمي من خلال ودائع الصادرات النفطية في البنوك الأمريكية وأهميتها في تسديد فاتورة المعدات العسكرية والأسلحة في دول الخليج العربية (Hurewitz, J.C 1974,) .

أن قوة الإنتشار السريع Rapid Deployment Force ضمن الأستراتيجية الامريكية من واجباتها الرئيسي حماية منطقة المحيط الهندي، لذا وصلت الدفعة الأولى من السفن الحربية – وعددها سبع – والمزودة بالتجهيزات العسكرية والمعدات المتطورة إلى قاعدة ((دييغو غارسيا)) – في الأول من تموز (يوليو) 1980م بقيادة البارجة American Champion والتي كانت محملة

بالدبابات ومدرعات المشات ومدفعية الميدان إلى جانب مستودعات ضخمة منها ماهو خاص للوقود ومنها ماهو مخصص للمياه النقية ، في حين تشكل العنصر البشري لقوة الإنتشار السريع من الوحدة السابعة وهي من قوات المارينز البحرية الأميركية المتمركزة بولاية كاليفورنيا والمدربة على المناورة والقتال في كل الظروف وخاصة البيئة الصحراوية ، وهناك ثلاثة ألوية من الفرقة 82 وكذلك من المارينز ، كما تم ربط القوة بالسلاح الجوي الأميركي بواسطة جسر جوي قوامه طائرات النقل الثقيل من طائرات سي 5 وطائرات 141 وقوات جوية وطائرات القتال على ظهر حاملات الطائرات الأميركية الموجودة في المحيط الهندي، ذلك لتأمين الحماية الضرورية لتنفيذ مهام قوة الإنتشار السريع تمهيداً لانضمام المارينز إليها حتى تكتمل لها كافة عناصر الفعالية (Albert,1980,pp 28-62) .

ووفق المعطيات المتوفرة للقيادة الأمريكية أن هناك حاجة إلى جسر جوي يضم مائتي طائرة من طراز س141 لحمل فرقة جوية كاملة التجهيزات وإنزالها بالمظلات، ولصعوبة العمل على تزويد هذه الطائرات جواً فقد خصص الرئيس كارتر مبلغ خمسة بلايين دولار لإنشاء ثماني عشرة سفينة حربية عالية الكفاءة إلى جانب زيادة عدد السفن فائقة السرعة من طراز س –ل7 والتي يمكنها قطع المسافة من الساحل الشرقي للولايات المتحدة إلى الخليج في نصف الوقت الذي تستغرقه السفن الأخرى، كما جهز 5 أسراب من بي 52 وعدد من طائرات ، وكان الهدف المتوخى من وراء هذا الحشد العسكري الهائل هو تمكين قوة الإنتشار السريع من نقل ما بين مائة ألف إلى مائتي ألف جندي إلى منطقة الخليج بسرعة تكفي للوقوف بوجة المحاولات السوفيتية (شكر ، 1982 ،ص117-118) (السبعاوي ، 2010، ص6-7) .لقد كان الهدف من أنشاء هذه القوة السريعة الحركة وبجهوزيات كبيرة لكي تكون أداة لردع طموحات الاتحاد السوفيتي التوسعية إذ هو بإحتلاله أفغانستان يغدو في وضح جيوستراتيجي يمكنه من فتح ممر جغرافي ينفذ خلالة للمحيط الهندي، ومن ثم صوب الخليج العربي، ومن خلال التنسيق مع كل من أثيوبيا واليمن الجنوبي يكون طوق صعب يحدد فية مساحة واسعة من مناطق نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ولاننسى الفراغ العسكري الناجم عن إنسحاب بريطانيا من شرق السويس وسقوط شاه إيران، فالقرائن التاريخية كلها تؤكد على وثوب الإتحاد السوفياتي على المناطق التي زال عنها النفوذ الغربي، وما أوروبا وإيران وكوريا وأثيوبيا وأنغولا سوى دلائل دامغة على صحة هذا القول لان الاتحاد السوفيتي لا يستهان به كقوة في الميزان العالمي (مقلد ، 1983 ، ص33-34) أن قوة الإنتشار السريع هي تأكيد على صحوة الولايات المتحدة وإصرارها على استعادة ماضي قوتها العالمية لأنها بالواقع غير مقتصرة على منطقة الخليج والمحيط الهندي فقط، بل هي ذات أمكانات قتالية وسرعة تمكنها التوجه الى مختلف أرجاء العالم لحماية النفوذ الأميركي أينما وجد (Michael Getter,1980 ,pA1) . يبدو أن هذه القوة أعطت للولايات المتحدة ميزة الوقوف مع أي دولة صديقة أو حلفاء لها في الخليج يتعرضون الى تهديدات مباشرة تشكل خطراً

عليهم سواء من السوفيت أو غيرهم شريطة طلب المساعدة من قبل هذه الدولة بعد تقيم الوضع سياسياً وعسكرياً وعلى المستوى الإقليمي والعالمي لتجنيب أمريكا الأزمات الداخلية .(David Long,1979,pp25-28).

المبحث الثالث: مظاهر التنافس الفرنسي–الأمريكي في الخليج العربي

برزت مظاهر التنافس الفرنسي–الأمريكي في الخليج العربي بعد انسحاب بريطانيا في **مجالات متعددة**، شملت جوانب الاقتصاد، السلاح، الدبلوماسية، الإعلام، والثقافة حيلاث نلاحظ في مجال الثقافة الاعلام ركزت القنوات والمجلات الأمريكية على نشر سياسة واشنطن في المنطقة. وأن الولايات المتحدة قد احتفظت بنفوذ اقتصادي أوسع، خصوصًا في تطوير الحقول النفطية الكبرى وإمدادات النفط للأسواق العالمية (Yergin, 1991) . أن مايهم الولايات المتحدة الامريكية كان هو العوائد المالية المترتبة على تصدير النفط الخليجي الأمر الذي يعكس تعقيد العلاقات الدولية في المنطقة ويكشف عن استراتيجيات القوى الكبرى في الحفاظ على نفوذها قائمة على المصالح المتبادلة وقدرتها على التكيف والصمود في وجة المتغيرات الجيوسياسية حتى أمام تعاقب الرؤساء والملوك على مر التاريخ ورغم الاختلافات الكثيرة بينهما فقد عززت الولايات المتحدة الأمريكية العلاقة مع المملكة العربية السعودية بناءأ على أستمرار تدفق الامدادات النفطية وعلى ماتقدمة أميركا من ضمانات أمنية ، حيث كانت السعودية أكبر منتج للنفط وبالمقابل كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مستهلك للنفط الخليجي وبينهما علاقات أقتصادية وعسكرية طويلة الأمد خاصة أذا علمنا أن السعودية هي المتحكمة الرئيسي بالمنظمة المصدرة للنفط (أوبك) حيث ينفق السعوديين الكثير من الأموال من العوائد النفطية على شراء الاستثمارات وكذلك البضائع والخدمات الامريكية (المجفل ، 2014، ص22).

كانت المصالح ولاتزال هي السمة البارزة في علاقات الدول ذات الأقتصاد المتكافئ حيث يسعى السعوديون الى أنفاق العوائد في البنوك الأمريكية والبالغة 700 مليار دولار في شراء الأستثمارات الامريكية والكثير من السلع والخدمات التي تطلبها الحكومة السعودية وفي مقدمتها الاسلحة والمعدات العسكرية المتطورة والطائرات الحربية والمروحيات القتالية وأنظمة الدفاع الجوي ، حيث أرادت المملكة تحديث قواتها المسلحة فأتفقت على برنامج صقر السلام pease hawk مع الولايات المتحدة في العام 1971 حيث مكن السعودية من الحصول على 20 طائرة من نوع F5 وبقيمة شراء بلغت 42 مليون دولار وبعده حصلت أيظا على 30 طائرة من نوع F-5E وبقيمة شراء بلغت 113 مليون دولار وأستمر التعاون العسكري بينهم حيث تم تجهيز السعودية ب أربع سفن زنة 700 طن وتسع سفن أخرى تحمل صواريخ موجهة وكذلك زوارق قتالية بحر – بحر تحمل صواريخ نوع هاربون Harpon كذلك مدافع وطوربيدات ومختلف منصات الاطلاق وأنظمة تحكم ورادارات متطورة من نوع An\sps كما وقعت المملكة عقد بقيمة 145 مليون دولار وضمن برنامج صقر السلام الثالث تضمين تأهيل وتدريب وأعداد كوادر صيانة لجميع المعدات

الأمريكية ، وأستمراراً لسياسة المملكة في تطوير مؤسساتها العسكرية تعاقدت مع الولايات المتحدة الأمريكية على برنامج سلاح الذخائر السعودي Socp والهدف منه تطوير معدات الجيش السعودي مع الصيانة كذلك أنشاء نظام لوجستي يدعم 9300 عجلة عسكرية ثم أتفقت واشنطن والرياض على برنامج SANG لتحديث الحرس الوطني في مجالات التعبئة والتدريب والصيانة والإمدادات اللوجستية والاتصالات وفي الرابع من حزيران من العام 1972 تم الاتفاق علي توقيع وثيقة مع السعودية بموجبها يتم أقرار الامتيازات والحصانات لجميع العاملين الأمريكيين على الأراضي السعودية وجميع القواعد العسكرية ومنها قاعدة الظهران التي تعتبر أول قاعدة عسكرية أمريكية على أراضي المملكة العربية السعودية منذ العام 1951 (F.C.O,1972a,Apr11) (Christopher,2009,p4).

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توسيع علاقاتها مع دول الخليج العربي بأعتبارها مناطق مهمة لها ضد نفوذ الاتحاد السوفيتي المنافس الأقوى على منطقة الخليج بعد الانسحاب البريطاني منة ، فقد أعلنت الولايات المتحدة والسعودية في الخامس من نيسان من العام 1974 زيادة التعاون المشترك بينهما في مجال الصناعة الاقتصاد والتكنلوجيا وقيام الولايات المتحدة بتوفير كل مستلزمات المملكة من المعدات الدفاعية وقد ألتقى الملك فهد بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء و وزير الداخلية مع وزير الدفاع الأمريكي جيمس شيليسنجر jameas R.schlisenger ،وعدد من المسئولين في وزارة الدفاع الأمريكية وبعض من مستشاري الامن القومي الأمريكي حيث طلب فهد أن يقوم الجانب الأمريكي على سد أحتياجات المملكة من المعدات العسكرية وتعزيز قواتها العسكرية لتتمكن من الدفاع عن نفسها ضد أي أعتداءات خارجية سواء من العراق أوجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ولاتنوي المملكة الاعتداء على أي دولة أخرى كما أعلن فهد رغبة بلادة أرسال العديد من الضباط للتدريب في الولايات المتحدة الأمريكية وطلب شراء 1000 مدفع هاون و200 قاذفة صواريخ وكمية كبيرة من الذخائر ومدافع عدد 100 أبدى شيليسنجر موافقة على مارغب به فهد وتوصلت التفاهمات الى تشكيل لجنتين للنظر بالجوانب الاقتصادية والعسكرية التي تخص التدريب والتجهيز بين واشنطن والسعودية وتم توقيع الاتفاقية في الثامن من حزيران من العام 1974 (هنري كيسنجر ،2010، ص23-25) .أثارت أستقالة نكسون ومجئ جيرالد فوورد الى الرئاسة الامريكية قلق السعودية أزاء ألتزامات واشنطن بما يخص التدريب والتسليح التي تم الاتفاق عليها لتطوير القدرات الدفاعية للمملكة العربية السعودية ، حيث أظهر الرئيس الأمريكي فورد بطئ في تنفيذ هذه الالتزامات مما حدى بسفير الولايات المتحدة الأمريكية السيد أكينز في جدة بقولة : **أذا مانفذنا ماتم الاتفاق علية بشأن تسليح المملكة العربية السعودية قد نفقد مكانتنا لحساب فرنسا أوالمملكة المتحدة وغيرهم ممن يرغب خدمة السعودية** . وقد أكدت السعودية رغبتها الملحة في تطوير قدراتها العسكرية من خلال الزيارة التي قام بها الى واشنطن نائب وزير الدفاع والطيران السعودي تركي

بن عبد العزيز في الثاني العشرون من تشرين الثاني من العام 1974 ومن خلال لقاء وزير الدفاع الأمريكي شيليسنجر أكد أن العلاقات التي تربطنا بالولايات المتحدة الأمريكية علاقات صداقة وتعاون ويتطلب من الجانب الأمريكي مساعدتنا في سد حاجاتنا في الجوانب العسكرية ووأن يكون هناك جدية في تنفيذ رغبتنا بذلك ، وفعلا أجتمعت اللجنة المشكلة لهذا الغرض في السعودية في تشرين الثاني من نفس العام وأجرت مسح كامل لمدة عشر سنوات لتحسين النظام والقدرات العسكرية السعودية ويبدوا أن البرنامج طويل الأمد وكلفتة المادية عالية لكن المملكة لم تعترض علية ، حيث شمل تطوير أربع ألوية وثلاث أفواج وكتيبة دبابات ومروحيات سمتية عدد 26 وشراء 440 طائرة مختلفة المهام وكاسحة ألغام وزوارق وطوربيدات متنوعة وذخائر(محمد ، 2022 ، ص 177-178) .

أستمر التعاون العسكري بين واشنطن والرياض على التحديث الشامل للقوات العسكرية السعودية رغم أستمرار التباطؤ في التنفيذ من الجانب الأمريكي وهذا ماكان يثقل كاهل نائب وزير الدفاع الأمريكي كليمنتس حيث يبرر دائما للجانب السعودي سبب هذا التأخير أن الامر يحتاج للوقت ومعرفة القدرات البشرية السعودية في أستيعاب الفهم في التدريب حتى تتمكن القوات السعودية من الاستفادة في كيفية أستخدام هذه المعدات العسكرية الأمريكية علماً أن السعودية يوجد على أراضيها العديد من الخبراء الامريكان ، ومهما يكن من أمر فقد توج هذا التعاون بينهما الى توقيع برنامج صقر السلام الرابع في كانون الثاني من العام 1975 وتم من خلالة شراء المملكة العربية السعودية 44 طائرة حربية من طراز F-5E و25 طائرة من طراز F-5 وبقيمة شرائية تقدر ب 800 مليون دولار (Memorandum , 1975,, pp450-453). وقد ألتقى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء و وزير الداخلية فهد بن عبد العزيز في الرياض مع كيسنجر و وزير الخارجية روبسون و سفير أمريكا في جدة أكينز ضمن جولات التعاون العسكري بين البلدين حيث أكد فهد للوفد الأمريكي أن قيام الولايات المتحدة الأمريكية برفع القدرات العسكرية للمملكة العربية السعودية من شأنة أن يعطي أستقراراً لمنطقة الخليج العربي وشبة الجزيرة العربية بأكملها وأشار بحديثة مع كيسنجر أن بأمكان السعودية قيادة الدول النفطية الخليجية والوقوف أما المد الراديكالي بالمنطقة والمعادي لتوجهات أمريكا منذ الأنسحاب البريطاني من الخليج بشرط ألتزام أمريكا بتجهيز المملكة بالتجهيزات العسكرية المتفق عليها والأسراع بذلك وقد أبدى فهد رغبة السعودية شراء طائرات متقدمة مثل مقاتلات F-15 ، وأحدث مقارنة أثناء كلامة مع الوفد الأمريكي بأن التجهيز العسكري السوفيتي لسوريا متقدم جداً مما قد يدعم رأي بعض أصحاب القرار في الداخل السعودي بالتوجة الى أوربا للتعاون العسكري والمدني ، لكنة يعارض هذا التوجة ويرغب في بقاء الارتباط بالولايات المتحدة الامريكية كحليف أستراتيجي (Telegram the US jidda ,1975,p455).

أن المتتبع للبرنامج التسليحي أو برنامج التحديث الشامل للقوات العسكرية السعودية صقر السلام والذي يعد الأضخم في تاريخ المملكة ، حيث نلاحظ أن أدارة نورثروب توماس ومؤسسة ترياد قد تقاضت مبالغ عمولات ضخمة جراء صفقات التجهيز لبرنامج صقر السلام وهذا جعل الأجواء تتوتر بين كيسنجر وفهد وسلطان لأن المملكة ترفض دفع أي مبالغ أضافية وهذا من شأنة أن يضر بسمعة المؤسسة العسكرية السعودية الأمر الذي أعتبرة كيسنجر بالغ الخطورة وأكد على سفير بلادة أكينز بضرورة الاتصال بالجانب السعودي وتوضيح الامر خوفاً على تصدع علاقات البلدين كون السعودية من أكبر مستوردي الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط ، ولم تنتهي المشكلة رغم تأكيد وزير الدفاع والطيران والمفتش العام سلطان بن عبد العزيز على الجانب الأمريكي حيث طالب عدنان خاشقجي مدير مؤسسة ترياد بمبالغ ضخمة تدفعها له أدارة نورثروب ولان الجانب الأمريكي تأخر بتنفيذ البرنامج ممادفع الأمير سلطان الى تبليغ الحكومة الأمريكية أن بلادة سوف تشتري طائرات من الاتحاد السوفيتي أو الصين لسد حاجتها في الجانب التسليحي ، وهذا بحد ذاتة يعتبر تهديداً واضحا من المملكة وأسلوباً للضغط لدفع الولايات المتحدة في تنفيذ الالتزامات مع الجانب السعودي في التوقيتات المتفق عليها (Saudi, Telegram Washingtoin,1975,pp 506) .

كانت نتائج الزيارة الرسمية لواشنطن ولقاء الأميرعبد الله بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني السعودي بوزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد Donald H . Rumsfeld أن تم توقيع برنامج صقر السلام الخامس في الثاني والعشرون من شباط من العام 1976 الذي تضمن أستكمال برامج التدريب والتسليح للبرنامج السابق وتوقيع عقد تسليح بقيمة (1,543,161,000) دولاراً أمريكياً ويشمل التدريب والصيانة والدعم العسكري اللوجستي وبناء مرافق ومساكن خاصة لغرض أكمال ما تم الاتفاق علية ويستمر هذا العقد حتى العام 1979م ، وفي لقاء جمع وزير خارجية المملكة العربية السعودية سعود الفيصل برئيس الولايات المتحدة الأمريكية فورد في واشنطن في السابع عشر من أيلول من العام 1976حيث وضح الفيصل أن ماتطلبة السعودية هو أقل مماتحتاجة من الترسانة التسليحية لقواتها لكي تكون بمستوى التهديدات في المنطقة كما أشار في كلامة أن السعودية لا تنوي العدوان على أحد كذلك هي ترغب بمساعدة أميركا لها ليس فقط في الجانب التسليحي لقواتها العسكرية بل في بناء المدارس والمستشفيات والخدمات الأخرى (Memorandum Washington,1976,p621,) وقد سعت أمريكا أيظاً الى توقيع أتفاقية تجديد تأجير قاعدة الجفير من البحرين عام 1975 حيث تم عقد أتفاقية التأجير الأولى في العام 1971 م وقد تم في نفس العام أيظاً في الرابع والعشرون من شباط وكذلك في الخامس عشر من نيسان توقيع أتفاقيات بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والكويت وكانت تسمى **" أتفاقية المساعدة المتبادلة للدفاع والامدادات بالمعدات والخدمات الدفاعية و أقامة مكاتب الارتباط "** وفي

الخامس عشر والحادي والعشرون من حزيران من العام 1975 تم توقيع أتفاقية حول مشتريات وخدمات دفاعية بين أمريكا ودولة الأمارات العربية المتحدة ثم شرعت الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من أستراتيجية الدفاع الخارجي عن نفوذها بالخليج لعقد أتفاقية أخرى في الثامن عشر من كانون الثاني من العام 1976 م بمسمى " **أتفاقية ترتيبات أمنية تخص الأجراءات العسكرية الأميركية غاية السرية** "(F.C.O,1972b,Apr24) **أما فرنسا** فقد توجهت أنظارها الى نفط الخليج بعد أن خسرت نفط أقطار المغرب العربي وخاصة الجزائر حيث بدأت بالعراق حيث زودها بنحو 16 مليون طن في عام 1971 . وقد أعلنت فرنسا أنها مستعدة لتزويد المملكة العربية السعودية بمختلف أنواع البضائع والمعدات والخدمات والخبرة الفنية والمساهمة في التنمية الصناعية للبلد وبالمقابل تقوم السعودية بتزويد فرنسا بحوالي 800 مليون طن سنويا من النفط الخام بمدة تصل الى عشرون عام ، وقد أستطاعت فرنسا توقيع عقد نفطي مع مؤسسة بترومين السعودية عن طريق شركة Airab Alf Company ولمدة ثلاث سنوات من عام 1974 وحتى عام 1976 وبأقل من السعر المتداول عالمياً (Petroleum,1974,p89) .

أن من مظاهر الأنفتاح التجاري بين فرنسا وأقطار الخليج العربي ، حيث زار وزير الخارجية الفرنسي المسيو Michel Joubert العراق والكويت والسعودية وقطر والبحرين ودولة الأمارات وهذا جزء من سياسة فرنسا تجاه تقوية الروابط الأقتصادية المتبادلة مع العرب وتقوية الصداقة معهم بعد خسارتها حصة النفط الجزائري بفعل الاستقلال ، وقد زار الكثير من المسؤولين في الأقطار الخليجية فرنسا ومنهم أمير الكويت صباح السالم الصباح في عام 1975 حيث حصل الكويت بموجب هذه الزيارة على وحدات تقطير المياة بواقع أنتاجي يومي بلغ 25 ملين غالون الى جانب حصول الكويت على معدات تكنلوجيا متطورة تساهم في زيادة الطاقة الأنتاجية لأبار النفط وكذلك الحصول على عقود دفاعية متطورة منها طائرات قتالية ومدافع مضادة للدبابات (MEED,1975,p2) .وفي الحادي العشرون من تموز من العام 1975 زار فرنسا بمهمة رسمية الأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء لغرض تطوير التعاون بين البلدين في المجالات الأقتصادية والعسكرية حيث نافست فرنسا كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في بيع السلاح للسعدية وقد أوضح وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز أنه تم الاتفاق مع فرنسا عام 1974 بتزويد المملكة بصفقة طائرات من نوع Mirage ودبابات من نوع AMX-30 ومحطات دفاع جوي فائقة السرعة من نوع Crotale وصواريخ متنوعة وبالمقابل وافقت السعودية على منح فرنسا قرضاً بقيمة 1000 مليون دولار كان هذا عندما زار الأمير فهد بن عبد العزيز فرنسا لتأكيد حاجة السعودية لتطوير قواتها العسكرية وتجهيزها بالمعدات العسكرية المتطورة (مجلة ، 1975، ص31). لقد قدمت مجموعة من الشركات الفرنسية في العام 1974 أقتراحاً لانشاء صناعات بترولية في أبو ظبي وبكلفة تقدر 500 مليون دولار وهذة الصناعة عبارة عن وحدات عدد ثلاثة

بطاقة سنوية تبلغ مليون طن خاصة بمصنع الأمونيا وأخرى للكلور بطاقة 125 ألف طن ومصنع للأثلين بطاقة تبلغ 300 ألف طن سنوياً وهذة الشركات توفر الخبرات الفنية والأدارية والبنية التحتية والتسويقية لحكومة أبو ظبي ، وكان للشركات الفرنسية في أمارة الشارقة أيظاً حضور تجاري متميز منها شركة Viv Kickl Rebauk وكذلك شركة Sixt Construct وشركة Pacific Consultant حيث تم الاتفاق على أنشاء معمل أسمنت بطاقة أنتاجية بلغت 700 ألف طن يومياً في الشارقة (الاقتصاد والتجارة ، 1974، ص3) .

أستطاعت قطر أن توقع عقدين مع شركتين فرنسيتيين في مجال البتروكيماويات هما شركة Gazion وشركة C.D.IF Chemie هذه الشركات تعمل على أستثمار الغاز الناتج من مصنع أسالة الغاز في منطقة "أمسيعييد " الصناعية حيث تستخرج مايعادل 350 ألف طن من الاثيلين وبقيمة تصل الى 800 مليون ريال قطري وقد تم وضع ضمن خطة الإنتاج تغطية الحاجة المحلية وبعدها يتم تصدير 100 طن من الاثلين الى العالم كذلك أنتاج مادة الكبريت التي تدخل في كثير من الصناعات المهمة في قطر (The Arab Economist,1975,pp19-21) .
يعتبر النفط السلعة الأهم في الاقتصاد الفرنسي التي تستورد من أقطار الخليج العربي حيث بلغت نسبة أستيراد هذه المادة المهمة بنحو 99.5% من مجموع الاستيرادات الخارجية في العام 1972 تزايد الطلب الفرنسي على النفط السعودي بشكل ملحوظ لغزارة أنتاج هذه المنطقة من الخليج وفي العام 1974 أصبح نفط المملكة العربية السعودية المصدر لفرنسا يشكل نسبة 36% من جملة المستوردات الفرنسية ، وبمعدل زيادة بلغت 308% من العام الذي قبلة ويبدو أن فرنسا قد كانت تخطط للتوجة الى نفط الخليج حيث عملت على أنشاء أسطول ناقلات بلغ 87 ناقلة مختلفة الحمولات هذا بين العام 1970 حتى العام 1971 وبحمولة وصلت حتى 1,7 مليون طن نفطي (Petroleum Economist,1974,p88). وقد بلغت مستوردات فرنسا من نفط الامارات في عام 1970 بنسبة 100% وأستمرت في عام 1974 الى زيادة بلغت 280% مايساوي 68 مليون طن وسبب هذه الزيادة هو مشاركة الأمارات الدول الخليجية الأخرى في شراء السلاح الفرنسي من أجل تطوير قدراتها الدفاعية وتسليح قواتها العسكرية ، أما الكويت فقد أرتفع المستورد من النفط الكويتي لفرنسا حتى صل عام 1974 144% وأستمر الطلب على النفط الخليجي الذي بدأ يرتفع من العام 1970 بسعر 1.8 دولار الى عام 1975 بسعر 11.651 دولار وهذا الأرتفاع كان نتيجة الطلب المتزايد علية مما أدى الى تحقيق عوائد مالية كبيرة لأقطار الخليج العربي أيظاً تستورد البحرين من فرنسا كميات كبيرة من المواد الغذائية وهذة السلع الغذائية لاتشكل نسبة كبيرة بالقياس الى مجموع المستوردات من البلدان الأخرى والتي ترتفع أثمانها كالألات والمعدات الزراعية والصناعية المختلفة حيث تستورد معظمها من اليابان(Petroleum Economist,1974,p89) .

يشكل الميزان التجاري بين فرنسا وأقطار الخليج العربي عجزاً تجارياً كبيراً لصالح دول الخليج حيث أستوردت فرنسا ماقيمتة 2207,8 مليون فرنك في حين أستوردت دول الخليج بقيمة 153,5 مليون فرنك أي بعجز يقدر 2054,5 مليون فرنك ، ونلاحظ أن دولة قطر تستورد السكر من فرنسا بقيمة 6,6 مليون ريال كذلك تصدر فرنسا لقطر السيارات والمعدات مختلفة الاستعمال ، أما الامارات العربية أيظا تستورد من فرنسا لكن الى جانب أحتياجاتها الأخرى من المملكة المتحدة واليابان والولايات المتحدة الامريكية وأيطاليا ، وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر دولة تستورد منها فرنسا النفط بنحو 42 مليون طن متري عام 1974 وتسعى فرنسا الى مزيد من التعاون التجاري والعسكري مع المملكة العربية السعودية وتبتغي تجهيز السعودية بمحطات تحلية ومعمل بتروكيمياويات ومشاريع زراعية وصناعية وخبرات وبناء سكة حديد ومصانع أسمنت بهدف الوصول الى تبادل تجاري يصل الى قيمة 145 ألف مليون دولار أمريكي (Fenelon, 1973,p34). أما في مجال التسليح قامت المملكة العربية السعودية بشراء طائرات ميراج الفرنسية. هذه الصفقة كانت جزءًا من استراتيجية السعودية لتعزيز قوتها الجوية كذلك صفقة دبابات ومعدات عسكرية متنوعة و تم توقيع صفقة كبيرة تشمل دبابات AMX-30 و ومدافع موجهة ضد الدروع وكان الغرض من هذه الصفقة تحديث الجيش السعودي وقد أبرمت المملكة مع فرنسا في عام 1980 اتفاقية تعاون عسكري شمل التدريب وتبادل المعلومات العسكرية، مما ساعد في تعزيز القدرات الدفاعية للسعودية وتم التعاقد أيظاً على شراء أسلحة متطورة شملت أنظمة دفاع جوي وصواريخ أرض جو وساهمت هذه الصفقات في تعزيز القدرات العسكرية للسعودية، مما جعلها واحدة من القوى العسكرية الرئيسية في المنطقة وهذه العلاقات العسكرية بينهما عززت من النفوذ الفرنسي في الشرق الأوسط، وفتحت الأبواب لمزيد من التعاون في مجالات أخرى ، لكن المؤاخذ على النفوذ الفرنسي في منطقة الخليج العربي أنة لم يحظى بالامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا حيث كانت دول الخليج تدور في فلك السياسة البريطانية صاحبة الحصة الأكبر في الاستفادة من السوق الخليجية وبعدها جاءت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ومن ثم فرنسا لهذا تعتبر صفقات السلاح بين فرنسا والسعودية في الفترة من 1971 إلى 1985 نقطة تحول في العلاقات العسكرية بين البلدين، وأثرت بشكل كبير على الاستقرار الأمني في المنطقة (Archives ,1978, F45) .

الخاتمة والنتائج

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية أستراتيجية بعيدة المدى لتأمين مصادر الطاقة والغاز للغرب من خلال بناء قواعد بحرية وجوية في البحرين والكويت والامارات العربية المتحدة والسعودية وقطر لتأمين خطوط الملاحة النفطية كذلك تزويد الدول الخليجية بأسلحة أمريكية متطورة، بما في ذلك الدفاعات الجوية، لضمان التفوق العسكري الأمريكي والحفاظ على الاستقرار الإقليمي هذا في الجانب العسكري ، وفي الجانب الأقتصادي فقد عملت على الاستثمار

في قطاع الغاز والنفط ، وتقديم الدعم للشركات الأمريكية الكبرى في تطوير البنية التحتية للطاقة، أما فرنسا فقد أستخدمت سياسة دبلوماسية معتدلة في الخليج لتجنب الصدامات المباشرة والحفاظ على تعاون أقتصادي وعسكري متوازن مع دول الخليج وبالمقابل أستفادت دول المنطقة الخليجية من التنافس الفرنسي الأمريكي في الحصول على أفضل الصفقات العسكرية الاقتصادية لصالحها مع الحفاظ على أستقلالية نسبية سياسيا . أن واشنطن لم تحاول إقصاء فرنسا كليًا من المنطقة لكنها حافظت على التفوق في صفقات السلاح الكبرى والتأثير السياسي,مع السماح للفرنسيين بالمشاركة في مشاريع اقتصادية وثقافية محدودة، كجزء من إدارة المنافسة بطريقة سلمية . وقد نجحت دول الخليج في توظيف التنافس الأمريكي – الفرنسي لصالحها حيث تفاوضت للحصول على أفضل الصفقات العسكرية والاقتصادية كما أتاح التنافس الفرنسي–الأمريكي لها فرصة توحيد مواقفها الأمنية والاقتصادية، كوسيلة لمواجهة أي ضغوط خارجية .

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. حسن ، هند علي ، (2020 م) ، أيلول ، العلاقات الأفغانية الأيرانية 1979-1986 (دراسة تاريخية) ، مجلة أكليل للدراسات الأنسانية ، العدد 3.
2. **السبعاوي، فهد عباس سليمان** .(2010). الانسحاب البريطاني من الخليج العربي 1968-1971. *مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية*، **5(1)**.
3. **شكر، زهير** .(1982). *السياسة الأمريكية في الخليج العربي: مبدأ كارتر*. بيروت: معهد الإنماء العربي .
4. **الفرا، محمد علي** .(1976). العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والخليج العربي. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*، 2(7).
5. **كسينجر، هنري** .(2010). *سنوات التجديد*)هشام الدجاني، مترجم؛ ط. 2 .(المملكة العربية السعودية .
6. **المجفل، فيصل** .(2014). *العلاقات الفرنسية السعودية 1967-2012*. الدار العربية للعوم ناشرون .
7. **مجلة غرفة تجارة وصناعة الكويت**(1975) ،. يوليو .(العدد 149 .
8. **محافظة، علي** .(2008). *فرنسا والوحدة العربية 1945-2000*. مركز دراسات الوحدة العربية .
9. **محمد، محمد علي** .(2022). *العلاقات الأمريكية السعودية 1964-1975*. [أطروحة دكتوراه غير منشورة .[كلية التربية، جامعة الموصل .
10. **مقلد، إسماعيل صبري** .(1983). *الاستراتيجية الدولية في عالم متغير*. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة .
11. **وزارة الاقتصاد والتجارة**1974) ،. مايو .(*الاقتصاد والتجارة: نشرة نصف شهرية*. أبو ظبي، العدد 24 .

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Books and Articles

12. **Blanchard, C. M.** (2009, November 16). *Saudi Arabia: Background and US relations*. Congressional Research Service.
13. **Davidson, C.** (2005). *The Persian Gulf states: A political history*. Routledge.
14. **Fenelon, K. G.** (1973). *The United Arab Emirates*. London.

15. **Getter, M.** (1980, October 10). U.S. moving fast to build up military forces in Persian Gulf. *The Washington Post*.
16. **Hurewitz, J. C.** (1974). *Middle East politics: The military dimension*. Yale University Press.
17. **Krulak, V.** (1980). Rapid deployment forces, criteria and imperatives. *Strategic Review*, Spring 1980.
18. **Long, D.** (1979, January). The United States and the Persian Gulf. *Current History*.
19. **MEED.** (1975, July 25). *Middle East Economic Digest, 19*(25).
20. **Nixon, R.** (1978). *The memoirs of Richard Nixon*. Grosset and Dunlap Company.
21. **Petroleum Economist.** (1974, March).
22. **The Arab Economist.** (1975, May). Vol. VII.
23. **Thobie, J.** (1982). *La France et le Golfe Persique*. CNRS Éditions.
24. **Valette, J. P.** (1980). *La politique française dans le Golfe après le départ britannique*. Editions du Centre National.
25. **Wohlstetter, A.** (1980). Half wars and half policies in the Persian Gulf. In S. Thompson (Ed.), *National security in the 1980s*. Institute for Contemporary Studies.
26. **Yergin, D.** (1991). *The prize: The epic quest for oil, money, and power*. Simon & Schuster.

البريطانية والأمريكية والفرنسية) الوثائق الأرشيفية والرسمية(ثالثاً

27. **Archives Diplomatiques du Quai d'Orsay.** (1973). Paris, France.
28. **Archives Diplomatiques.** (n.d.). *Série Moyen-Orient, Dossier 45*. La Courneuve, France.
29. **British Embassy in Bahrain.** (1972, April 24). [Correspondence to Foreign Office]. F.C.O. 8/1807.
30. **British Embassy in Doha.** (1972, April 11). [Correspondence to Foreign Office]. F.C.O. 8/1807.
31. **British Embassy in Paris.** (1971, January 27). [Correspondence to Foreign Office]. F.C.O. 8/1574.
32. **Department Embassy of Trade and Industry.** (1972, May 15). [Correspondence to Foreign Office]. F.C.O. 8/1807.
33. **Foreign Relations of the United States (FRUS).** (1972–1975). *Middle East volumes*. U.S. Department of State.
34. **LA OPINION.** (1972, November 1). F.C.O. 8/1807.
35. **Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères.** (1978). *Arabie saoudite : Coopération militaire franco-saoudienne* [Diplomatic report].
36. **Ministry of Information.** (1973, September 18). *A weekly newsletter, X*(477). F.C.O. 8/2113.
37. **U.S. Department of State.** (1974, October 2). *Memorandum of conversation* (No. 116).
38. **U.S. Department of State.** (1975, February 15). *Memorandum of conversation, Riyadh* (No. 127).

39. **U.S. Department of State.** (1975, February 16). *Telegram from the US delegation to Riyadh* (No. 128).
40. **U.S. Department of State.** (1975, August 9). *Telegram to the Embassy in Saudi Arabia* (No. 153).
41. **U.S. Department of State.** (1976, September 17). *Memorandum of conversation, Washington* (No. 188).

First: References in Arabic

1. Hassan, Hind Ali, (2020), September, Afghan-Iranian Relations 1979-1986 (A Historical Study), Akil Journal for Human Studies, Issue 3.
2. Al-Sabawi, Fahd Abbas Suleiman. (2010). The British Withdrawal from the Arabian Gulf 1968-1971. Kirkuk University Journal for Human Studies, 5(1).
3. Shukr, Zuhair. (1982). American Policy in the Arabian Gulf: The Carter Doctrine. Beirut: Arab Development Institute.
4. Al-Farra, Muhammad Ali. (1976). Economic Relations between France and the Arabian Gulf. Journal of Gulf and Arabian Peninsula Studies, 2(7).
5. Kissinger, Henry. (2010). Years of Renewal (translated by Hisham Al-Dajani; 2nd ed.). Kingdom of Saudi Arabia.
6. Al-Mujfal, Faisal. (2014). French-Saudi Relations 1967-2012. Arab House for Science Publishers.
7. Kuwait Chamber of Commerce and Industry Journal. (1975), July. Issue 149.
8. Muhafazah, Ali. (2008). France and Arab Unity 1945-2000. Center for Arab Unity Studies.
9. Muhammad, Muhammad Ali. (2022). US-Saudi Relations 1964-1975 [Unpublished Doctoral Dissertation]. College of Education, University of Mosul.
10. Muqallad, Ismail Sabri. (1983). International Strategy in a Changing World. Kuwait: Kazma Publishing and Translation Company.
11. Ministry of Economy and Trade. (1974, May). Economy and Trade: A Semi-Monthly Bulletin. Abu Dhabi, Issue 24.

Second: Foreign Language References

Books and Articles

12. Blanchard, C. M. (2009, November 16). Saudi Arabia: Background and US relations. Congressional Research Service.
13. Davidson, C. (2005). The Persian Gulf states: A political history. Routledge.
14. Fenelon, K. G. (1973). The United Arab Emirates. London.
15. Getter, M. (1980, October 10). U.S. moving fast to build up military forces in Persian Gulf. The Washington Post.
16. Hurewitz, J. C. (1974). Middle East politics: The military dimension. Yale University Press.

17. Krulak, V. (1980). Rapid deployment forces, criteria and regulations. Strategic Review, Spring 1980.
18. Long, D. (1979, January). The United States and the Persian Gulf. Current History.
19.MEED. (1975, July 25). Middle East Economic Digest, 19(25).
20. Nixon, R. (1978). The memoirs of Richard Nixon. Grosset and Dunlap Company.
21. Petroleum Economist. (1974, March).
22. The Arab Economist. (1975, May). Vol. VII.
23. Thobie, J. (1982). La France et le Golf Persique. CNRS editions.
24. Valette, J. P. (1980). The French policy in the Golf after the British capital. Editions du Center National.
25. Wohlstetter, A. (1980). Half wars and half policies in the Persian Gulf. In S. Thompson (Ed.), National security in the 1980s
. **Institute for Contemporary Studies.**
26. Yergin, D. (1991). The prize: The epic quest for oil, money, and power. Simon & Schuster.
British, American, and French (archival and official documents) .
27. Archives Diplomatiques du Quai d'Orsay. (1973). Paris, France.
28. Archives Diplomatiques. (n.d.). Série Moyen-Orient, Dossier 45. La Courneuve, France.
29. British Embassy in Bahrain. (1972, April 24). [Correspondence to Foreign Office]. F.C.O. 8/1807.
30. British Embassy in Doha. (1972, April 11). [Correspondence to Foreign Office]. F.C.O. 8/1807.
31. British Embassy in Paris. (1971, January 27). [Correspondence to Foreign Office]. F.C.O. 8/1574.
32. Department of Embassy of Trade and Industry. (1972, May 15). [Correspondence to Foreign Office]. F.C.O. 8/1807.
33. Foreign Relations of the United States (FRUS). (1972–1975). Middle East volumes. U.S. Department of State.
34. LA OPINION. (1972, November 1). F.C.O. 8/1807.
35. Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères. (1978). Arabic-Saudite: French-Saudian militia cooperation [Diplomatic report].
36. Ministry of Information. (1973, September 18). A weekly newsletter, X(477). F.C.O. 8/2113.
37.U.S. Department of State. (1974, October 2). Memorandum of conversation (No. 116).
38.U.S. Department of State. (1975, February 15). Memorandum of conversation, Riyadh (No. 127).
39.U.S. Department of State. (1975, February 16). Telegram from the US delegation to Riyadh (No. 128).
40.U.S. Department of State. (1975, August 9). Telegram to the Embassy in Saudi Arabia (No. 153).
41.U.S. Department of State. (1976, September 17). Memorandum of conversation, Washington (No. 188).

French and American policy towards the Arab Gulf states after the British withdrawal 1971-1979

Dr. Aqeel Zaher Salman Al Ali

College of Arts- University of Kufa

aqeelz.alali@uokufa.edu.iq

Keywords: American policy ,French policy, Gulf countries

Summary:

The study examined the features of the French-American rivalry in the Arabian Gulf region after the British withdrawal from it between 1971 and 1979. It explored how Britain's withdrawal from the region led to a dangerous power vacuum and a disruption of the regional and international balance of power. This necessitated the United States filling this vacuum militarily, as the Soviet Union also viewed the region as a profound strategic depth in its southern sphere of influence, rich in oil resources. The presence of these powers (the United States and France) could pose a threat and create competition for the Soviet Union. The United States was keen to protect its interests in the Arabian Gulf region and mitigate the impact of Soviet competition. Therefore, it prioritized this task, relying on Iran and Saudi Arabia to form a force to protect the region's security. What mattered to the United States was the continued security of its energy supplies, particularly gas and oil, as these supplies were crucial to the West, and any threat to them was considered a threat to American national security. As for France, after losing its economic influence in Algeria due to the nationalization of its oil, the Gulf became its economic refuge. It was able to establish friendly and cooperative relations with Saudi Arabia and the Gulf countries, sign many arms deals and agreements, and compete with the United States in arms cooperation with the Gulf. France achieved the import of large quantities of oil, and this helped to achieve a large trade exchange based on deductions from the monetary value of oil.